صوت الشعب

يا عمال العالم ويا شعوبه وأمم الأرض اتحدوا

اللسان المركزي لحزب العمال - سلسلة جديدة - العدد 154 - الجمعة 13 نوفمبر 2026



الواقع الراهن للاتحاد ومهام النقابيين التقدميين

6

ميزانيّة 2027: مفاقمة التبعية والفقر والبؤس

صوت الوطن:

لا حل لأزمة الفلاحة التونسية إلا بإصلاح زراعي جذري (الجزء الأول)

5

صوت العربي:

السودان المنسيّ، واشتداد العدوان المحلي والإقليمي

9

صوت العالم:

الطبقة العاملة في أمريكا أو المارد اليتيم

11

ميزانيّة 2027: مفاقمة التبعية والفقر والبؤس

العام تلو العام والميزانية تلو الميزانية والحقيقة التي ما تنفكّ تتأكّد هي أن سلطة الانقلاب لم تأت بجديد ينفع سائر الطبقات والفئات الكادحة والشعبيّة، فهي مستمرّة في تكريس نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية السابقة التي زعمت أنّها جاءت لتصحيحها وتجاوزها لتحقيق مطالب الشعب وطموحاته في الشغل والكرامة، بل يمكن القول إنّها تميزت عن منظومات الحكم السابقة بتسريع وتيرة دفع البلاد نحو الانهيار التام. وهو ما تشهد به ميزانية ها العام التي جاءت لتفاقم مشاكل الشعب والبلاد. ودون الخوض كثيرا في التفاصيل المتعلقة بمصادر تمويل هذه الميزانية وتوزيع المصاريف والتي أتينا عليها في العدد السابق من "صوت الشعب"، يهمّنا الوقوف عند أهمّ خصائص هذه الميزانيّة حتى ندرك ما يتهدد الشعب والوطن من مخاطر في ظلّ حكم قيس سعيّد الاستبدادي الشعبوي.

إن الميزة الأولى لميزانية هذا العام هو أنها كسالفتها تغرق البلاد في المديونيّة وتفنّد للمرّة الألف شعارات "التعويل على الذات والسيادة الوطنيّة" التي يرفعها الحاكم بأمره. فميزانيّة 2027 ستعتمد، على الاقتراض (الداخلي والخارجي) بنسبة 32.4% مقابل 26.6% سنة 2026 أي بزيادة قدرها 5.7%. ومن المعلوم أنّ غالبيّة القروض الداخلية والخارجية لا تخصّص لمشاريع تنموية منتجة للثروة ومشغلة لليد العاملة بل إنّها تصرف أساسا لتسديد قروض حان أجلها أو للاستهلاك (خلاص أجور، مصاريف تسيير الخ...) وهو ما من شأنه أن يفاقم الحاجة إلى مزيد الاقتراض الذي من شأنه السير بالبلاد حثيثا نحو الإفلاس.

أما الميزة الثانية للميزانية الجديدة فهي اعتمادها بنسبة تفوق الـ 90% على الجباية وهي بذلك ميزانية جباية بامتياز. وإذا نظرنا إلى مصادر هذه الجباية فإنّنا نجد أن المداخيل الجبائيّة المباشرة منها ممولّة بنسبة 68.8% من الأجراء، عمّالا وموظفين في القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالمقابل فإنّ مساهمة الشركات التي تستحوذ على حوالي 80% من ثروات البلاد لا تتجاوز 31.11% أي أقلّ من نصف مساهمة العمال والموظفين، مع العلم أنّ هؤلاء يتحمّلون أيضا دفع النصيب الأوفر من المداخيل الجبائيّة غير المباشرة (الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانيّة وأداءات الاستهلاك...) لأنّ أصحاب الشركات يحتسبون هذه الضرائب في تحديد أسعار البضائع. وبالمقابل فإنّ العامل أو الموظّف لا يجد مقابل هذه المساهمة الجبائيّة الكبيرة خدمات ومرافق اجتماعيّة تضاهي تضحياته. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن سلطة الانقلاب ستعمل على سدّ عجز الميزانية للسنة الرابعة على التوالي بطلب "تسهيلات" (طبع أوراق مالية) من البنك المركزي بحوالي 10 مليار دينار وهو ما من شأنه أن يفاقم التضخّم ويحدّ من السيولة والاستثمار.

وتتمثل الميزة الثالثة للميزانيّة الجديدة في ضحالة المبالغ المخصّصة لنفقات الاستثمار المباشر. وليست هذه الظاهرة جديدة لكنّ قيس سعيّد أمعن فيها. إنّ نفقات الاستثمار المباشر في هذه الميزانية لن تتجاوز 10.12% مقابل 10.19% سنة 2026 وهي في كلتا الحالتين أقل من فائدة الدين في نفس السنتين مع العلم أن نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة ظلت على العموم دون 50% (42% سنة 2026). وهو ما يعطي فكرة عن حقيقة التنمية في بلادنا، ناهيك أن نسبة النمو العامة لم تتجاوز خلال السنوات الخمس الأخيرة (2021-2025) 2.2% حسب الإحصائيات الرسمية، وهي نسبة ضعيفة لا تلبّي شيئا ولا تحل أيّا من المشاكل الحياتية التي يتخبط فيها شعبنا. وبعبارة أخرى فإن الميزانية العامة ظلّت هيكليا على حالها مقارنة بالسنوات الماضية وهو ما سيؤدّي إلى تواصل تفاقم الاختلالات التي تميزها من تعمق التبعية ومزيد تفكك المنظومات الإنتاجية وارتفاع نسبة التضخم وعجز الميزان التجاري.

ومن البديهي والحالة تلك أن ينجرّ عن ذلك تعمق الانعكاسات الاجتماعية السلبية فالتفقير سيتواصل نتيجة البطالة وغلاء المعيشة وفقدان العديد من المواد الأساسية وتدهور الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ونقل وتزويد بالماء والكهرباء وسكن وبيئة، وهي كلّها مجالات لا نجد لها العلاج الجدي في الميزانية الجديدة التي شهدت مرّة أخرى ارتفاعا لميزانية الرئاسة (زيادة بـ 19. مليار مليم مقارنة بسنة 2025) وميزانيتي الدفاع والداخلية. ومن شأن هذه التوجهات الرجعية تعميق الهوة بين الأغنياء والفقراء (فئة الـ10% من الأثرياء تمتلك حاليا ما بين 60% و65% من الثروة الوطنية بينما نصف السكان أي الـ50% الأفقر لا تتجاوز حصتهم 3.9% من تلك الثروة) ومزيد تدمير الفئات الوسطى (ما بين 60% و70% سنة 2011 و50% سنة 2018 و30% ما بين سنة 2023- 2025). وإذا كان لكل ذلك من معنى فهو أنّ الأزمة المتفاقمة في بلادنا لا يمكن حلّها لا عن طريق الشعارات الديماغوجية الفارغة التي يرفعها قيس سعيّد ولا عن طريق الترقيع الذي يدعو له البعض دون المساس بجوهر الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية التابعة والريعيّة التي يعاني منها شعبنا منذ عقود والتي وصلت اليوم بشكل واضح إلى طريق مسدود في ظل أزمة النظام الرأسمالي العالمي الخانقة.

إن الحل يكمن، كما أكّد ذلك دائما حزب العمال، في تغيير جذري يضع حدّا لتلك الاختيارات ولهيمنة الفئات الريعية والطفيلية وكيلة الشركات والدول الأجنبية التي تنهب ثروات بلادنا وتمتص عرق بناتها وأبنائها وتحكم على مجتمعنا بالتخلف والتفكك تحت حماية نظام دكتاتوري قمعي، ويؤسس لنظام اقتصادي جديد، وطني وشعبي، قادر على إعادة الاعتبار لإنتاج الثروة في قطاعي الفلاحة والصناعة والاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير الخدمات العامة وتوفير الشغل لطالبيه ووضع منظومة جبائية تصاعدية وعادلة وهو ما لن يتحقق خارج سيادة الشعب، بعماله وكادحيه في المدينة والريف وشبابه ونسائه ومثقفيه ومبدعيه التقدميين، على الدولة لتأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية على أنقاض نظام الاستبداد الشعبوي المتخلّف الذي ما انفك يصفي مكتسبات شعبنا الديمقراطية.

وما من شك في أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تعبئة كبيرة ومباشرة للطبقات والفئات الكادحة والشعبية ضد الخيارات الحالية وضد ميزانية التبعية والتفقير الجديدة بندا بندا والدفاع عن المطالب الملحة المتعلق منها بالتشغيل أو بالأجور وغلاء المعيشة والصحة والتعليم والنقل والبيئة والثقافة وهي كلها مطالب لا تنفصل عن المطالب السياسية المتعلقة بحرية التعبير والتنظيم وحرية العمل النقابي والجمعياتي وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحافيين ونشطاء الحركة الاجتماعية.

إن مصلحة شعبنا ووطننا تكمن في تطوير نهوض الحركة الاجتماعية والسياسية الحالية التي ما تنفك تتسع لتشمل فئات جديدة من المجتمع وتأطيرها وتوحيدها تدرجيا حول برنامج نضالي قادر على وضع حد للاستبداد ولازمته التبعية والاستغلال الفاحش.

بمناسبة انطلاق مناقشة ميزانية 2027:

خطاب رئيسة حكومة في ضفّة، وانتظارات التونسيين في ضفّة أخرى!

استعدادا للمصادقة على مشروع قانون ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2027، انطلقت تحت قبة البرلمان المنصّب جلسات ماراطونية بحضور الوزراء والنواب عن الغرفتين التشريعيتين لمناقشة ميزانية الوزارات من جهة وميزانية الدولة من جهة أخرى. وقد شكّلت الكلمة التي ألقتها رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري، يوم 9 نوفمبر 2026، أمام الجلسة العامة المشتركة مناسبة لعرض التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وتقديم تصوّرها للمرحلة القادمة، والحال أنّ ما يشغل التونسيات والتونسيين اليوم حقيقة هو مدى قدرة هذه التوجهات على تحسين ظروفهم ومقدرتهم الشرائية وتحسين الخدمات وخلق مواطن الشغل دون المرور إلى مزيد من الضغط الجبائي خاصة على الطبقة المتوسطة.

بين الاستمرارية وإعادة إنتاج نفس الخيارات الفاشلة

لعلّ ما تميز به خطاب رئيسة الحكومة هو التأكيد على "استمرارية التوجهات الاستراتيجية للدولة، وربط مشروع ميزانية 2027 بمخطط التنمية الخماسي 2026-2030، وبالخيارات الوطنية التي تقوم على التعويل على الذات واستقلالية القرار الاقتصادي والسيادي" كما تمّ الترويج له إعلاميا، فرغم إدراك رئيسة الحكومة وفريقها الحكومي بأنّ التوجهات المعلن عنها لم تجد الصدى الإيجابي سواء لدى النواب أنفسهم الذين سيقومون بالتصويت على مشروع الميزانية والميزان الاقتصادي أو لدى عموم التونسيين، كيف لا والحال أن عديد الانتقادات لازلت إلى اليوم توجّه إلى قانون ميزانية السنة الفارطة وعدم تطبيق ما تمّ التصويت عليه وإصدار النصوص الترتيبية منها منصة تشغيل المعطلين عن العمل ومن طالت بطالتهم أو "سيارة لكلّ عائلة". إنّ نفس الخيارات الفاشلة والتوجهات تعيد نفسها عبر تغيير الشكل المعلن والجانب الإنشائي العام الذي طبع الخطاب الرسمي الذي وظّفت فيه مفردات سياسية من قبيل البناء والتشييد والسيادة الوطنية والكرامة والعدالة الاجتماعية ورفض الوصاية الخارجية، وهي مفردات إنشائية تعكس رغبة الحكومة في مواصلة نفس الخيارات التي لم تغيّر الواقع ولم تجد حلولا جدية حقيقة في جميع المجالات.



فما تضمّنه الخطاب الرسمي لرئيسة الحكومة من تعويل على الذات، لا ينبغي أن يظل مجرد عنوان سياسي، بل يتطلب تحديد مصادر التمويل الذاتي، وتطوير الإنتاج الوطني، والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات، وتحسين مناخ الاستثمار، وتقليص التبعية في المواد الأساسية والطاقة. كما أن السيادة الاقتصادية لا تتحقق بمجرد التأكيد على استقلال القرار، وإنما من خلال بناء اقتصاد منتج وقادر على خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل ومجابهة البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا.

أيّ فرصة على الإنجاز الفعلي والحقيقي؟

رغم تزايد حاجيات الدولة وتنامي الضغوط على المالية العمومية وارتفاع منسوب الغضب والاحتجاجات في عدّة مجالات وقطاعات، إلاّ أنّ خطاب رئيسة الحكومة تحت قبة البرلمان، استعرض هدف الحكومة المتمثّل في تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 3.1% وارتفاع حجم الميزانية، وطبعا كلّ هذا لا يعني بالضرورة تحسّن الأداء الاقتصادي أو تطوّر مستوى الخدمات أو تحقيق الانتظارات الحقيقية لعموم التونسيين. فالمهمّ والأساسي ليس فقط مقدار الأموال التي ترصدها الدولة، بل كيفية توزيعها، ومدى قدرتها على تحويل النفقات العمومية إلى استثمارات منتجة ومشاريع تنموية ذات مردودية اقتصادية واجتماعية.

ولعلّ ما يجب أن يطرح بشكل مباشر هو مدى امتلاك الحكومة القدرة الكافية لتنفيذ البرامج المعلنة في الآجال المحددة؟ فالحديث عن ميزانية تنموية يظل ناقصاً ما لم يقترن بتحديد المشاريع الحقيقية، وآجال التنفيذ والإنجاز.

الدولة الاجتماعية تحتاج إجابات حقيقية

تطرّقت رئيسة الحكومة عن البعد الاجتماعي في توجهات الدولة التونسية للسنة المقبلة عبر "مواصلة دعم الفئات محدودة الدخل، والمحافظة على القدرة الشرائية، وتعزيز الحق في الصحة والتعليم والنقل والسكن، إلى جانب مواصلة الزيادات في الأجور والجرايات"، ولكن هل يمكن الحديث فعلا عن دور اجتماعي حقيقي عبر مثل هذه الإجراءات؟ وهل تستطيع الزيادات في الأجور والجرايات مجاراة الارتفاع الفعلي والجنوني للأسعار؟ وهل تكفي الاعتمادات الاجتماعية المرصودة لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر والهشاشة، أم أنها ستظل في حدود التدخلات الظرفية الترقيعية؟ فالدولة الاجتماعية لا تُقاس فقط بحجم الأموال التي تخصصها للدعم والتحويلات، وإنما كذلك بقدرتها على ضمان خدمات عمومية ذات جودة، وتوفير تعليم جيد، وصحة لائقة، ونقل منتظم، وسكن، وتشغيل العاطلين عن العمل.

إضافة إلى ذلك فما ميّز الخطاب الرسمي تمحور حول "تعزيز العدالة الجبائية وإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية المنظمة، باعتبارهما من الآليات الضرورية لتوسيع قاعدة الموارد المالية للدولة وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين". لكن العدالة الجبائية لا تتحقق فقط عبر تكثيف المراقبة أو فرض أداءات إضافية، وإنما تقتضي إعادة النظر في توزيع العبء الجبائي، وتحسين استخلاص الضرائب، ومقاومة التهرب الجبائي، وتبسيط الإجراءات، وتوفير مناخ اقتصادي يشجع على الانخراط الطوعي في الاقتصاد المنظم. كما أنّ إدماج الاقتصاد الموازي لا يمكن أن يتم بمنطق العقاب وحده، بل يستوجب توفير حوافز حقيقية.

خطاب يحتاج إلى مؤشرات حقيقية

رغم ما طبع خطاب رئيسة الحكومة من محاولة الانسجام وتقديم صورة حكومة تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وانتظارات المواطنين إلاّ أنّ الفارق بين لغة الأهداف ولغة الالتزامات التنفيذية واضح. فتوظيف عبارات على غرار دفع الاستثمار، وتحسين الخدمات العمومية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المتوازنة، تظل عناوين كبرى، فضفاضة، وواسعة وهي تحتاج إلى برنامج حقيقي ومؤشرات واضحة حتى يمكن تحققها.

من جانب آخر، ظلّ هذا الخطاب هدفا لدى نواب المنظومة الحاكمة لاستعراض مواقف مغلّفة بالنقد المزيف والشكلاني. فهؤلاء النواب يدركون جيدا أنّ رئيس الدولة وفقا لدستوره المنصّب هو المسؤول الأول عن السياسات العامة للبلاد وهو من يحدّد الميزانية قبيل عرضها وإحالتها إلى برلمانه الصوري، ولكن ورغم كل هذا يتسابق النواب إلى الاكتفاء بتوجيه انتقاداتهم فقط للحكومة وأعضائها، طبعا دون توجيه أيّ لوم لرئيس الدولة. فالميزانية ليست مجرد وثيقة محاسبية تتضمن أرقام الإيرادات والنفقات، بل هي تعبير عملي عن أولويات السلطة السياسية، وعن طبيعة الخيارات الاجتماعية والاقتصادية التي ستنعكس على حياة المواطنين.

جيهان اللواتي

حرية الصحافة ليست ترفا

صراع الأقلام الحرّة ضدّ مقصلة التشغيل الهشّ والإفلات من العقاب

في أتون مخاض سياسي واقتصادي واجتماعي عاصف تعيد التطورات المتسارعة في المشهد التونسي طرح السؤال الجوهري حول أفق الحريات العامة والفردية وفي طليعتها حرية الصحافة والنشر وحين نتأمل الواقع الراهن بمعزل عن لغة التبرير الرسمي ومنطق الدعاية ينكشف بوضوح أن ما تمر به الصحافة التونسية ليس أزمة عابرة أو مجرد خلافات إجرائية حول تطبيق القانون بل هو صراع وجودي محتدم بين سلطة تتوق إلى إحكام الهيمنة وتدجين الفضاء العمومي وبين أصوات حرة تأبى الركوع وتصر على ألا تكون شاهد زور على مسار الردة الاستبدادية.

محاكمات الرأي... هندسة القمع وتعدد العناوين للقضايا

حين نغوص في دلالات الملاحقات القضائية التي استهدفت أسماء وازنة ومختلفة في المشهد الإعلامي مثل الزملاء زياد الهاني ومحمد اليوسفي ومراد الزغيدي وبرهان بسيس يتضح جلياً أن تباين التهم أو اختلاف المنصات والمشارب لا يعدو أن يكون سوى غطاء شكلي لجوهر سياسي واحد وهو تجريم حرية التعبير ووأد أي أثر للنقد أو المساءلة.

تسخر السلطة الحاكمة ترسانة زجْرية تتقدمها نصوص فضفاضة على غرار المرسوم عدد 54 بتنقيحاته إلى جانب توظيف مجلة الاتصالات ومجلة الإجراءات الجزائية لتحويل التحليل السياسي والتحقيق الاستقصائي والرأي المخالف إلى "جرائم" توجب السجن

إن المستهدف الحقيقي خلف هذه المحاكمات ليس الزملاء بذواتهم بل رمزية الكلمة الحرة المراد اقتلاعها من جذورها لترويع بقية الأقلام وفرض صمت مطبق عنوانه الأبرز "الرقابة الذاتية"

ان إخضاع الفكر والخطاب الإعلامي لمنطق المحاكمات الجنائية يعكس عجزا لدى السلطة عن مواجهة الحجة بالحجة فلجأت إلى لغة السجون والترهيب لفرض صمت المقابر

ثقافة الإفلات من العقاب وعدالة المقاسات

إن ما يعمق مأساة المشهد الصحفي التونسي اليوم هو تكريس ثقافة الإفلات من العقاب لخصوم الحريات مقابل التشدد المفرط والتعسفي ضد الصحفيين

ففي الوقت الذي يُزج فيه بأصحاب الرأي خلف القضبان دون أدنى سند قانوني رصين يغيب تماماً أي تتبع جدي للمعتدين على الصحفيين ميدانياً أو للإدارات التي تمارس الهرسلة والتضييق الممنهج داخل المؤسسات.

هذه العدالة المعطوبة تنتهك أبسط قواعد دولة القانون وتجعل من النصوص القانونية الفضفاضة أداة لشرعنة الاستبداد وإسكات الأصوات الناقدة.

إن غياب المساءلة الحقيقية للمعتدين على حماة الحقيقة يعكس رغبة واضحة في تركيع الصحفيين وتطويعهم لخدمة سردية السلطة الأحادية مانعةً إياهم من الاضطلاع بدورهم الطبيعي في كشف الفساد ومساءلة أصحاب النفوذ.

الوجه الآخر للأزمة... التفقير الممنهج والتشغيل الهش

لا يمكن فصل واقع الحريات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي يعاني منه القطاع الصحفي ففي الجانب الآخر من الصورة تنتصب سياسات تجويع مقصودة وهشاشة هيكلية أنتجتها انعدام سياسات عامة تجاه قطاع حيوي وليبرالية متوحشة مرتهنة لرأس المال الفاسد

تعج طوابير البطالة بآلاف الكفاءات الشابة من خريجي معاهد الصحافة المحرومة من حقها في الشغل اللائق مع غياب المناظرات في الإعلام العمومي بمختلف مؤسساته كما يعيش عدد من الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة والعمومية تحت وطأة عقود الهشة والعمل دون تغطية اجتماعية وأجور زهيدة تتأخر لأشهر فضلاً عن صيغة "المراسل المتعاون" المذلة.

إن هذا الحصار الاقتصادي ليس بريئاً بل هو أداة تدجين ناجعة تهدف إلى إنتاج صحفي مكسور النفس يلهث وراء لقمة عيشه وعاجز عن مجرد التفكير في اقتحام الملفات الحارقة أو ممارسة النقد الجذري. فالصحفي الجائع المهدد في قوته يصبح لقمة سائغة للإملاءات التحريرية وأجندات السلطة والمال الفاسد.

مشروع ميزانية 2027... الإعلام خارج أسوار التنمية المنشودة

يكشف مشروع قانون المالية لسنة 2027 بوضوح فاقع عن طبيعة النظرة الفوقية التي تتعامل بها السلطة مع قطاع الإعلام والمشهد السمعي البصرية والمكتوبة والإلكترونية.

إن الغياب التام لأي رؤية استراتيجية أو تخصيصات مالية أو تدابير حمائية هيكلية للصحافة ووسائل الإعلام لا يمكن اعتباره مجرد سهو إداري عابر بل هو خيار سياسي مدروس يعكس سلطة لا ترى في الإعلام إلا أداة للتدجين والضبط الفوقي وتأبى أن تعترف به كشريك اجتماعي أو كسلطة رقابية مستقلة تعبر عن نبض الشارع وهمومه.

إن قراءة توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2027 تُظهر جلياً انحياز السلطة لخدمة مصالح الدوائر الرأسمالية الكبرى وترك المؤسسات الإعلامية الصغرى والمتوسطة والصحافة البديلة والمستقلة تواجه مصيرها الحتمي نحو الإفلاس والانهيار تحت وطأة الأزمة الهيكلية الخانقة وارتفاع كلفة الإنتاج وانكماش سوق الإشهار.

هذا التجاهل المتعمد تجاه الإعلام يكشف عن رغبة السلطة في تركيع المؤسسات الإعلامية عبر إغراقها في مستنقع الهشاشة المالية فالهدف من هذا الحصار المالي هو إخضاع الخط التحريري وضرب الاستقلالية المادية للعاملين في القطاع ودفعهم نحو التبعية لتتم تصفية الأصوات الحرة التي ترفض الاصطفاف.

إن التناقض الصارخ بين شعارات "تكريس الدور الاجتماعي للدولة" الواردة في توطئة مشروع القانون وبين التهميش المطلق للوضع الاجتماعي والمعاشي لأبناء القطاع الإعلامي، يثبت أن هذه الشعارات ليست سوى ديكور خطابي لامتصاص الغضب الاجتماعي، بينما يُترك قطاع حجز الوعي ونشر الحقيقة ليواجه آلة التفقير والتهميش الممنهج.

إن استهداف الإعلام عبر التجاهل المالي والإقصاء من أي خطط دعم أو تطوير لا يقتصر أثره على الجانب المادي البحت بل يتعداه ليمس مباشرة الحق الدستوري والحقوقي للجماهير في النفاذ إلى المعلومة الدقيقة والتعددية والمستقلة.

فالسلطة التي تقصي الإعلام من برامج التنمية والتحفيز الجبائي تهدف في العمق إلى تعطيل دوره الوظيفي في كشف ملفات الفساد ومساءلة مراكز النفوذ وتعرية السياسات الشعبوية.

إن إبقاء الإعلام في حالة اختناق هو الآلية الفعالة لإنتاج مشهد إعلامي باهت ومسطح عاجز عن النقد الجذري ومنشغل فقط باللهاث خلف لقمة العيش مما يخدم بشكل مباشر استمرارية الهيمنة السياسية والطبقية والمزيد من الشعبوية والأخبار المضللة.

ضرورة المواجهة... الصحافة حصن أخير للديمقراطية

إن المعركة اليوم ليست معركة قطاعية معزولة تخص الصحفيين وحدهم بل هي معركة المجتمع التونسي بأسره من أجل استرجاع مساره الديمقراطي المغدور فحين تسقط حرية الصحافة ويندثر حق النفاذ إلى المعلومة يُرفع الغطاء عن الفساد وتغيب الرقابة المجتمعية وتتحول الديمقراطية إلى مجرد واجهة ديكورية فارغة تخدم مصالح العهود الاستبدادية الجديدة.

تبرز الحاجة الملحة لتوحيد صفوف القوى الحية الصحفيين والمنظمات الحقوقية والعمالية حول برنامج نضالي واضح يعيد الاعتبار لشرف المهنة إن المدخل الحقيقي للإنقاذ يبدأ بالإطلاق الفوري لسراح كافة معتقلي الرأي والكلمة وفي مقدمتهم زياد الهاني ومحمد اليوسفي ومراد الزغيدي وبرهان بسيس إلى جانب إسقاط المرسوم 54 وكل القوانين الزجرية المنافية لروح الدستور وحقوق الإنسان.

كما تظل المعركة الاجتماعية ملحة لفرض أجور عادلة وشروط عمل تكرس كرامة الصحفي وتصونه ضد الابتزاز فضلاً عن تطهير القطاع من آفة التشغيل الهش.

الكلمة الحرة ليست جريمة وليست ترفاً فكرياً بل هي هواء التنفس الأخير لجمهورية عادلة وديمقراطية وإذا كان الصمت هو خيار المستبدين الجبناء فإن النضال الميداني والتضامن النقابي يظل الخيار التاريخي الحتمي لإنقاذ الصحافة التونسية وانتشالها من براثن الاستبداد والتجويع.

جيلاني الهمامي

لا حل لأزمة الفلاحة التونسية إلا بإصلاح زراعي جذري

(الجزء الأول)

كنت كتبت في عدد سابق من "صوت الشعب" مقالا حول التعداد الفلاحي ختمته بالقول إن "معالجة أوضاع الفلاحة التونسية (لا تتمّ إلا) ضمن برنامج إصلاح زراعي شامل في إطار تغيير جذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية الطبقية العامة ولمنظومة الحكم السياسية"[1]. أعود في هذا العدد بمقال أخصّصه لمسألة الإصلاح الزراعي وهي مسألة معقدة وتتقاطع بل وتتشابك مع عدد من قضايا أخرى كثيرة ومتنوعة. لذلك هي مسألة على غاية من الأهمية وتفرض نفسها كقضية جديرة بالبحث والتحليل إذ لا ينبغي أن يظل الإصلاح الزراعي مجرد شعار عام ونظري ومثقفاتي.

في البداية لا بدّ من الاعتراف أن الفلاحة التونسية تعاني منذ عقود من مشاكل كثيرة ومتنوعة عقارية وإنتاجية واستثمارية وتجارية وغيرها لذلك هي أزمة هيكلية شاملة لها تداعيات خطيرة على بقية الأنشطة الاقتصادية في قطاعات الصناعة والخدمات وبطبيعة الحال على جميع جوانب الحياة الاجتماعية.

لذلك فإنه لا أمل في حل هذه الأزمة من دون رؤية شاملة ومركبة في إطار مشروع بديل متعدد الأبعاد والآليات يؤدي إلى إجراء تغييرات جذرية في نمط علاقات الإنتاج السائدة في الريف التونسي وفي نمط توزيع الثورة والمنتوج الاجتماعي للقطاع الفلاحي ويهدف إلى إنهاء قرون من الاستغلال الفاحش لقوى الإنتاج في الريف وتحريرها وتطوير ظروف عيشها في إطار اقتصاد وفرة قوامه الاكتفاء الغذائي والسيادة على مقدرات الأرض وخيرات البلاد.

الأساس العقاري للأزمة الهيكلية للفلاحة في تونس

يمكن القول إن المشكل الأساسي الذي تتفرع عنه بقية المشاكل الأخرى هو "المشكل العقاري" أي نمط ملكية الأرض التي تمثل أساس العلاقات الاجتماعية السائدة في الريف. وعن هذا النمط من الملكية وهذه العلاقات الطبقية نتجت بقية الظواهر والمشاكل مثل أنماط استغلال الأرض وإنتاجيته وسبل توزيع ثمرة الإنتاج وبالتالي نسق مراكمة رأس المال ونسق تطور الحياة العامة في الريف.

تبلغ المساحة الجُمْليّة للأراضي الفلاحية في تونس أكثر من 10 ملايين ونصف من الهكتارات (من جملة حوالي 14 مليون هكتار مساحة البلاد ككل) منها 4 ملايين و891 ألف هكتار فقط قابلة للحراثة (حسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2022) [2] ما يدلّ على أن حوالي نصف الأراضي الفلاحية لم يقع استصلاحها وظلت بالتالي خارج دورة الإنتاج الفلاحية وهي العاهة الأولى التي تميز الفلاحة في تونس.

تتوزع الأراضي الفلاحية حسب نظام الملكية كالآتي:

– 4 مليون و700 ألف هكتار على ملك الخواص وهي المساحة الأكبر من الأراضي المستغلة فلاحيا.

– 3 ملايين هكتار ملكية جماعية في ما يسمّى "الأراضي الاشتراكية" و"أراضي على الشّياع" لم تقع تصفية أوضاع الملكية فيها وتعتبر من أشكال الملكية التقليدية القديمة أو ما قبل الرأسمالية. وتمسح هذه الأراضي مناطق واسعة من الوسط والجنوب التونسي.

– حوالي 500 ألف هكتار على ملك الدولة (الأراضي الدولية) بعدما كانت تقدر بحوالي 860 ألف هكتار في البداية.

– أكثر من 100 ألف هكتار كأرض حبس لم تقع تسوية وضعيتها إلى الآن.

وما هو ملاحظ جزء هام الأراضي الفلاحية يقع ضمن أشكال التملك القديمة (أراضي اشتراكية وحبس). وهذا الشكل من التملك العائلي والقبلي (العروش) يشكل واحدا من الحواجز الأساسية في وجه استغلال هذه المساحة الكبيرة بالشكل الذي يخلق فائض القيمة والمردودية اللازمة فضلا عن المشاكل التي يتسبب فيها (النزاعات داخل العروش). وهو ما يفسّر بقائها أرضا بورا خارجة عن دورة الإنتاج الفلاحي أو مجالا للرعي وفي أحسن الحالات مجالا للزراعات الموسمية المرتبطة بالمناخ.

أما الجزء الثاني من الأراضي الفلاحية فيقع تحت طائلة التملك الفردي (حوالي 520 ألف مستغلة exploitations agricoles) الذي يشكو هو الآخر من جملة من الإشكاليات التي حكمت عليه بالتخلف وبضعف المردودية إذ يتميز هذا الصنف من الملكية بالتشتت وانتشار الملكية الصغيرة ذات المساحة أقل من 5 هكتارات التي تمثل حوالي 55% من إجمالي المستغلات الفلاحية الفردية بينما لا يزيد مجموع مساحتها عن 11% من الأراضي الفلاحية. ما يعني أن أصحاب المستغلات الشاسعة هم من يستحوذون على النصيب الأكبر من مساحة الأراضي التي هي على ملك الخواص. إن أصحاب الضيعات التي تزيد



مساحتها عن 50 هكتارا يستحوذون هم لوحدهم على 35% من الأراضي الفلاحية فيما يستحوذ أصحاب المساحات المتوسطة (بين 10 و50 هكتارا) على 41% من الأراضي الفلاحية.

تنتشر المستغلات الفلاحية أساسا في جهة الوسط التونسي (45%) والشمال (32%) وبأقل درجة في الجنوب (22%) ويكتسي هذا التوزيع حسب الأقاليم أهمية ذلك أنه أدى إلى ظهور نوع من التخصص في الإنتاج أملته طبيعة التربة وظروف المناخ وخاصة كميات التساقطات. ومن جانب آخر فقد أضفى التوزيع حسب المساحة على عملية الاستغلال خاصية المباشرة من المالكين للمستغلات الصغيرة الأمر الذي أثر في طاقة التوظيف ونوعية الاستغلال التقليدي غير المنتج (agriculture extensive) ومحدودية القيمة المضافة. هذا إلى جانب تهرّم الفلاحة الصغيرة الخاصة إذ يبلغ معدل أعمار أصحاب المستغلات الصغيرة (أقل من 5 هكتارات) العاملين في مستغلاتهم 55 سنة.

لذلك يعود تراجع العديد من المؤشرات المتصلة بقدرة قطاع الفلاحة على استيعاب اليد العاملة وعلى خلق مواطن شغل جديدة وكذلك مؤشر مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام أو في تعديل الميزان التجاري لهذا الاختلال في توزيع ملكية الأراضي الفلاحية على النحو المذكور (أغلبية الأراضي بين أيدي أقلية من الملاكين).

أما بالنسبة للأراضي المملوكة من طرف الدولة (الأراضي الدولية les terres domaniales) فقد تراجعت مساحتها من 860 ألف هكتارا إلى حوالي 500 ألف فقط الآن. نشأ هذا الصنف عن الأراضي التي أممتها الدولة في خمسينات وستينات القرن الماضي إثر الإطاحة بالحكم البايوي وخروج الاستعمار الفرنسي المباشر استولت الدولة على الأراضي التي على ملك البايات والمعمرين الفرنسيين وجزء من أملاك الحبس بما مساحته حوالي 860 ألف هكتار. ونتيجة مسار كامل من الخوصصة لفائدة ملاكين خواص ولصالح التمدد العمراني حول المدن تقلصت هذه المساحة لتصل الآن 500 ألف هكتار فقط موزعة على ديوان الأراضي الدولية (OTD، حوالي 170 ألف هكتار) وشركات الاحياء الفلاحية (85 ألف هكتار) ومقاسم الفنيين والفلاحين الشبان (حوالي 70 ألف هكتار).

وقد مثلت الأراضي الدولية مجالا للفساد في كل مراحل النظام من زمن بورقيبة إلى فترة ما بعد الثورة مرورا بعهد بن علي. وكان منح ضيعات فلاحية كل مرة تحت اسم متغيّر من أشكال الرشوة التي تمتع بها المقربون من نظام الحكم والعائلات المتنفذة. ويتجدد اليوم في عهد قيس سعيد تحت مسمى الشركات الأهلية التي تمثل الصيغة المستحدثة للتفويت في أجزاء من الأراضي الدولية لأتباع الشعبوية ومناصري قيس سعيد [3].

هوامش:

1. أنظر على الرابط التالي: قبل انطلاق التعداد الفلاحي الجديد: العوائق والتحديات أمام شعار الأمن الغذائي – صوت الشعب

(https://www.sawt-achaab.tn/33347/)

2. أنظر النشرية الإحصائية السنوية لتونس 2019 – 2023 ص 118 على الرابط التالي:

https://www.ins.tn/sites/default/files-ftp3/files/publication/pdf/annuaire-2023avec%20lien.pdf

3. قال وزير التشغيل المهني يوم 29 أكتوبر 2026 أمام مجلس النواب أن عدد الشركات الأهلية للتنمية قد بلغ إلى غاية موفى شهر أوت هذه السنة 325 شركة 97 منها فقط دخلت حيز النشاط حوالي 60 منها في القطاع الفلاحي.

الناصر بن رمضان

الواقع الراهن للاتحاد ومهام النقابيين التقدميين

من استنهاض المنظمة واستعادة استقلاليتها إلى بناء جبهة ديمقراطية اجتماعية في مواجهة الاستبداد

يبدو أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يحاول قطع شوط في تجاوز بعض جراحه الداخلية، متجها نحو استعادة دوره الديمقراطي والمجتمعي، ويستعدّ شيئا فشيئا مغادرة سياج النضال الصامت بالانخراط في التشبيك الجمعياتي مع هيئة المحامين ورابطة حقوق الإنسان ونقابة الصحفيين وبقية المنظمات والجمعيات الديمقراطية التي تلتقي حول حد أدنى من العمل المشترك لمواجهة الاستبداد الشعبوي والدفاع عن الحريات والحقوق وفرض البديل الديمقراطي الاجتماعي التقدمي. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة باعتباره محاولة لاستعادة المبادرة السياسية والاجتماعية، بعد فترة من الانكفاء على الوضع الداخلي والتراجع الديمقراطي.

لكن هذا التغيير المستجد يتواصل بالتوازي مع محاولة الخروج من الأزمة المالية الخانقة التي عطلت ومازالت تعطل انطلاقة المنظمة والوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها وهياكلها ومقراتها، وهو ما تشتغل عليه المنظمة من خلال التحشيد لعملية الانتساب وتكثيف الانخراطات التي ماتزال دون المأمول، إلى جانب الإيفاء بتعهدات مؤتمر مارس 2026 بمعالجة الملفات الداخلية العالقة، وفي مقدمتها المصالحة النقابية الشاملة وعرض التقرير المالي للمؤتمر السابق ومزيد تعميق الإجراءات الديمقراطية وإنجاز الإضراب العام، بما يعيد الثقة ويهيئ شروط استرجاع الجماهيرية المفقودة.

فهل ينجح الاتحاد في المسك مجددا بحلقات ثالوثه التاريخي: الاستقلالية والديمقراطية والنضالية؟ وهل تقتضي المرحلة إعادة ترتيب أولويات هذا الثالوث، بحيث تتصدر المسألة النضالية واجهة النشاط الخارجي لاستعادة الموقع الكفاحي وقيادة النضالات الاجتماعية والديمقراطية كما حاولت تجسيده المسيرة الناجحة مع المجتمع المدني يوم 17 أكتوبر إلى جانب بعث التنسيقيات الجهوية كخيار لإقحام الجهات في النضال الميداني ودعم الحراك الاحتجاجي وصولا إلى الإضراب العام الذي تراهن عليه القيادة النقابية؟ هل الأمر كذلك أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون مراكمة كمية ذات طابع دفاعي؟ وهل حسمت المنظمة موقفها من السلطة، بعد فشل طاولة المفاوضات المزعومة، وأصبحت مستعدة للانتقال إلى إشهار أسلحة التفاوض في الشارع، عبر التحركات الاحتجاجية والإضرابات القطاعية والمحلية، وصولا إلى أرقى أشكال التصعيد الاجتماعي والديمقراطي؟ ثم كيف سيكون سلوك القوى النقابية التقدمية والديمقراطية، داخل القطاعات وخارجها؟ أي هل ستبني على الخطوة الإيجابية التي مثلتها تنسيقية المنظمات وتعمل على تطويرها وتعزيزها بتحركات لاحقة، أم سيواصل التشتت اليساري والتقدمي استنزاف طاقات المجتمع وإهدار فرص المقاومة؟

إنها أسئلة المرحلة الراهنة التي لا يمكن تأجيل الإجابة عنها، لأنها تتصل بمستقبل الحركة النقابية وموقعها في معركة الدفاع عن الديمقراطية والحقوق الاجتماعية والسياسية.

أزمة الاتحاد ومسؤولية السلطة

بات واضحا أنّ كل معالجة لأزمة العمل النقابي تستثني – عن وعي أو عن غير وعي - المسؤولية الرئيسية للسلطة الشعبوية المستبدة هي معالجة أحادية وعرجاء. فالسلطة لم تتوقف عن استهداف المنظمة، لأنها تدرك أنّ الاتحاد، رغم أزماته وتراجعه، يظل أهم الأجسام الوسيطة القادرة على تنظيم الاحتجاج الاجتماعي القوي ومقاومة الانفراد بالحكم وردّ الهجوم على النقابيين وعموم الشغيلة من خلال ضرب التفرغ النقابي، وإلغاء التفاوض، والاعتداء السافرعلى الحقوق النقابية، وصولا إلى ضرب الموارد المالية للمنظمة بحرمانها من آلية الخصم المباشر.

لكن تحميل السلطة مسؤوليتها الرئيسية لا يعفي البيروقراطية النقابية من مسؤوليتها التاريخية في تهيئة المناخ لهذا الهجوم منذ عقود. فقد أضعفت الممارسات التخريبية للبيروقراطية النقابية خصوصا في السنوات الأخيرة قدرة الاتحاد على المقاومة، ونالت الصراعات غير المبدئية حول مواقع النفوذ من سمعتها، ومسّ انتهاك الحياة الديمقراطية الداخلية، وتجاوز النظام الداخلي، وفبركة المؤتمرات الصورية، مصداقية المنظمة وأهدرت قسما من رصيدها النضالي. وهنا يكمن التناقض الذي ينبغي على النقابيين التقدميين التعامل معه بوضوح: كيف نواجه هجوم ديكتاتورية السلطة الشعبوية دون أن نبرّئ البيروقراطية النقابية؟ وكيف نحارب الانحرافات الداخلية دون أن نتحول، عن وعي أو من دونه، إلى جزء من معسكر المستهدفين للمنظمة؟

الدفاع عن المنظمة دون تبرئة قيادتها

إنّ الدفاع عن الاتحاد اليوم لا يعني الدفاع عن بيروقراطية القيادة، مثلما أنّ نقد القيادة لا ينبغي أن يتحول إلى تبرير للاعتداء على المنظمة أو القبول بتصفيتها. فثمة فرق جوهري بين منظمة نقابية جماهيرية، حتى وإن هيمنت على قيادتها بيروقراطية انتهازية، وبين فراغ نقابي تشتغل عليه السلطة الاستبدادية وتستفيد منه الطبقة الحاكمة.

إنّ المنظمة، بتاريخها وتقاليدها وهياكلها ومقراتها المنتشرة، تمثل إطارا تنظيميا وتاريخيا لتجمع العمال واكتساب الخبرة النضالية وتطوير الوعي الطبقي. ومن ثم فإنّ الحفاظ عليها، والدفاع عن استقلاليتها وحقها في الوجود والنشاط، يشكلان شرطا لإعادة بناء الحركة النقابية من داخلها. أما البيروقراطية- كلازمة من لازمات العمل النقابي في ظل الرأسمالية - فهي موضوع للنقد والمحاسبة والمقاومة الديمقراطية في أفق التخلص منها نهائيا، لا عبر تدخل السلطة وأجهزتها، بل من خلال نضال النقابيين أنفسهم داخل هياكلهم المنتخبة لا خارجها.

إنّ بعض النزعات الطهورية التي تصمت عن تصفية حسابات السلطة مع البيروقراطية تحت عنوان محاربة الفساد المزعومة تنتهي عمليا إلى الخلط بين القيادة والمنظمة، وبين المسؤولية الفردية والجماعية. فالسلطة التي تلوح كل مرة بوضع ملفات الفساد النقابي والتجاوزات على طاولة المحاسبة الانتقائية لا تفعل ذلك دفاعا عن الديمقراطية أو تطهيرا للحياة النقابية، بل توظفها لتبرير إخضاع المنظمة وتفكيك استقلاليتها والقضاء عليها نهائيا خدمة لأجندات دوائر رأس المال الأجنبي والمحلي. وإذا ثبت فساد مسؤول نقابي أو أكثر، فعليه أن يتحمل



مسؤوليته الشخصية، ولا يجوز تحويل التجاوزات الفردية إلى ذريعة لتجريم منظمة بأكملها.

استنهاض المنظمة واستعادة الثقة

إنّ المهمة العاجلة اليوم أمام النقابيين الديمقراطيين واليساريين منهم بالخصوص هي العمل الفعلي على استنهاض الاتحاد عبر التحشيد والمشاركة المكثفة في دعواته الاحتجاجية وتحركات قطاعاته وإنجاح إضراباته بنفس الدرجة وبالتوازي مع توسيع الانتساب إليه وتجديد الانخراط في الهياكل الأساسية والجهوية والقطاعية والتي ماتزال لحد الآن ضعيفة خصوصا في الوظيفة العمومية. إنّ الأزمة المالية ليست مجرد مشكلة تقنية محاسبية، بل أصبحت عاملا معطلا للوظيفة النقابية ولقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها. ولا يمكن تجاوزها دون استعادة القاعدة الجماهيرية للمنظمة وفتح ملفات التصرف المالي بشفافية واستكمال عرض التقرير المالي للمؤتمر الفارط في كنف الشفافية والرقابة المالية المستقلة، وإنجاز المصالحة الداخلية على أسس ديمقراطية.

غير أنّ استعادة الثقة لا تختزل في معالجة الوضع المالي أو استكمال إجراءات الانتساب بل هي أعمق من ذلك بكثير. إنها عملية سياسية ونقابية متكاملة، تتغذى من عودة الاتحاد إلى الشارع، وتصدّره النضالات ضد الاستبداد وقمع الحريات والمحاكمات الجائرة، واستعادة موقعه في قيادة المطالب الاجتماعية، ذلك أنّ الممارسة النضالية الواسعة وحدها قادرة على كسر مناخ الخوف المستبطن واللامبالاة الخطيرة، وإعادة الاعتبار إلى العمل النقابي القاعدي، ودفع النقابيين إلى العودة إلى هياكلهم والمساهمة في إصلاح منظمتهم.

ومن هنا، فإنّ توسيع الانخراط والنضال المفتوح في الساحات والميادين وتفعيل الديمقراطية الداخلية ليست مسارات منفصلة، بل حلقات مترابطة جدليا في عملية استنهاض واحدة. فكلما استعادت المنظمة قدرتها على الفعل وتصدرت النضالات، تهيأت شروط تجديد حياتها الداخلية، وكلما اتسعت المشاركة النقابية القاعدية، تراجعت إمكانية احتكار القرار والتحكم في الهياكل وتم تلجيم البيروقراطية النقابية. إنّ النضال ضد البيروقراطية النقابية ومحاصرتها قاعديا هي صيرورة تاريخية تتأثر بالسياق الديمقراطي العام للمجتمع.

مهام النقابيين التقدميين: من الدفاع إلى المبادرة

إنّ أخطر ما يمكن أن تقع فيه القوى النقابية التقدمية هو الاستقالة النقابية المقنعة، سواء بعدم تنشيط الهياكل أو عبر مقاطعة الانخراط بتعلة أنه يصب في طاحونة البيروقراطية أو المزايدة اللفظية أو الاستغراق في نقد القيادة دون تقديم بدائل عملية. فالأزمات في المنظمات هي التي تختبر صلابة المواقف وصحتها وواقعيتها الملموسة وتكشف الفارق بين النقد المبدئي ونزعة التشفي وردات الفعل الصبيانية. وهي المحك بين النضال الفعلي المتناسب مع متطلبات موازين القوى وبين الطهورية السياسية الطفيلية. وقد كشفت المرحلة النقابية الراهنة أنّ بعض الحساسيات التي ظلت لعقود تستفيد من المنظمة اصطفت، صراحة أو ضمنا، إلى جانب السلطة الاستبدادية، مبررة ادّعاءات هذه الأخيرة محاربة الفساد داخل الاتحاد، أو ملتزمة الصمت إزاء الانتهاكات التي تستهدف النقابيين. وهو موقف يكشف هشاشية سياسية وانتهازية لا يمكن تبريرهما.

إنّ المطلوب اليوم وبكل وضوح هو أن تتحمل القوى النقابية التقدمية مسؤوليتها في معركتين متلازمتين: معركة الدفاع عن استقلالية الاتحاد وحقوقه في مواجهة السلطة، ومعركة الدفاع عن الديمقراطية النقابية وإصلاح المنظمة إصلاحا ديمقراطيا شاملا وعميقا من الداخل، وتخليصه شيئا فشيئا من براثن البيروقراطية وممارساتها التي لم تختف بإنجاز المؤتمر. كما يتعين على هذه القوى النقابية اليسارية والديمقراطية تثبيت وتطوير التنسيق مع المنظمات الديمقراطية وتطوير تجربة تنسيقيات المجتمع المدني بالتفريع الجهوي الفعال، لا باعتبارها مجرد أطر ظرفيّة للتضامن المنظماتي، بل نواتات لوحدات عمل اجتماعي وديمقراطي أوسع، قادر على تحويل التقاطعات السياسية إلى قوة فعلية في الشارع.

إنّ المرحلة لا تحتاج إلى خطابات حول الجبهات التي لم تنضج ظروفها بعد، بقدر ما تحتاج إلى تقاطعات ووحدات عمل في الميادين حول الأدنى الديمقراطي المشترك للدفاع عن الحريات والحقوق النقابية والاجتماعية والسياسية ريثما تنضج الظروف الذاتية أكثر للانتقال تدريجيا من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة، ومن الاحتجاج المشتت المحلي والقطاعي إلى الفعل الجماعي الحاشد والمنظم.

إنّ استعادة الاتحاد لموقعه ليس شأنا نقابيا داخليا فحسب، بل شرط من شروط إعادة بناء ميزان القوى الاجتماعي والديمقراطي في البلاد. ولذلك فإنّ الرهان الحقيقي أمام النقابيين التقدميين هو أن يكونوا في قلب هذه المعركة، لا على هامشها، وأن يجمعوا بين الدفاع الصلب عن المنظمة والنقد الجذري لانحرافاتها، وبين استقلالية القرار النقابي ووحدة القوى الديمقراطية. فإما أن تتحول الأزمة إلى فرصة لإعادة بناء حركة نقابية مستقلة وديمقراطية ومناضلة، وإما أن تتحول الانقسامات والترددات إلى هدية جديدة للسلطة الاستبدادية.



اتحاد المغرب العربي
حلم في لعبة التبعية والعمالة

لا يختلف اثنان حول توفر الروابط التاريخية والثقافية والنفسية التي تبرر حلم شعوب منطقة المغرب العربي في وحدتها، كما لا يختلف اثنان حول وعي هذه الشعوب بأن الأصل هو النضال من أجل إقامة دولة شعبية ديمقراطية مع سائر شعوب الوطن العربي في المشرق والمغرب.

ولكن تصطدم أحلام هذه الشعوب بإرادة حكامها المحكومة بارتباطاتها المبنية على الخضوع لدوائر رأس المال العالمي وبتبعيتها للمخططات الإمبريالية العالمية بما في ذلك أخطرها على الإطلاق وهو المشروع الصهيوني الكبير. وقد تقدم النظام المخزني في المغرب الأقصى بخطوات عملاقة في اتجاه دعم العلاقات الديبلوماسية مع دولة الكيان الصهيوني، في حين يترنح النظام الشعبوي في تونس بين خطاب منتصر للحق الفلسطيني وممارسة توحي بالتوجه نحو التطبيع مع هذا الكيان الغاصب، ونذكّر في هذا الصدد بأنّه تمّ سحب مشروع قانون يجرّم التطبيع بتدخل من قيس سعيد.

فما يسمّى باتحاد المغرب العربي الذي تمّ تأسيسه منذ 1988 مثله مثل كل الكيانات التي تأسست في مختلف أنحاء الوطن العربي لم يكن سوى هيكل في ظاهره نظام بمؤسساته المتعددة والمتنوعة: مجلس رؤساء، مجلس وزراء الخارجية، أمانة عامة، لجان وزارية مختصة، جهاز قضائي، لجان متابعة، قمم وإعلانات وبيانات... ولكن في باطنه ليس هو إلا رأس بلا جسد لأن كل هذه المؤسسات المنبثقة عنه لا تعدو أن تكون سوى قرارات فوقية مسقطة لا تعبّر إلا على مصالح حكام المغرب العربي: الجزائر، المغرب الأقصى، موريتانيا، ليبيا، تونس، لذلك فإن هذا الكيان قد ولد ميتا وسرعان ما انفجرت الصراعات داخله لهذا السبب أو ذاك: فمن ناحية لم يقدر هذا الاتحاد على تحقيق المصالحة بين دولتي الجزائر والمغرب فعادت قضية الصحراء الغربية إلى السطح وتوترت العلاقات بين الجارتين لتبلغ حدّ فرض التأشيرة من الجانبين، ومن ناحية أخرى اعتبر نظام الراحل معمر القذافي أن دول الاتحاد أخلت بمبدإ التضامن والتعاون خلال سنوات الحصار على ليبيا بسبب ما يعرف بقضية لوكربي، وهو ما دفع القذافي إلى التوجه إلى إفريقيا ليصبح ملك ملوكها لما وفره من دعم وتمويل لعديد الدول الأفريقية.

وهكذا فإن المتابع للشؤون السياسية يفهم دون عناء أن تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1988 لم يكن سوى انقلابا على إرادة شعوب المنطقة التي تطمح إلى وحدة حقيقية تتوفر فيها شروط الكرامة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

فإرادة الشعوب المغاربية وإرادة حكامها خطان متوازيان لا يلتقيان، إذ تسعى الشعوب إلى إرساء علاقات تعاون وتضامن وأخوّة يستفيد منها كل فرد من أفراد المجموعة وإلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الشعوب والأمم الأخرى قوامها المصالح للمشتركة بعيدا عن منطق الابتزاز والهيمنة، وبالمقابل تتوقف علاقات الحكام العملاء عند حدود إملاءات أسيادهم من قوى الهيمنة والاستعمار وفق مبدإ التوسّع والربح الأقصى.

ولكل هذه الأسباب فقد فشلت كل محاولات التقارب عربيا وإقليميا بل وبتدخل مباشر من القوى الإمبريالية والصهيونية، فتمّ احتلال العراق وتدميره بسبب توجهاتها الوحدوية، وهو ما يؤكد دون مجال للشك أن مشروع الوحدة لن يرى النور على أيدي البورجوازيات، بل إن مصير هذا المشروع يبقى بيد الشعوب وعلى رأسها الطبقة العاملة، فإذا أرادت الشعوب تحقيق حلمها في الوحدة إقليميا وعربيا فليس أمامها من خيار سوى افتكاك زمام المبادرة وتخليص أوطانها من التبعية والاستعمار منقادة ببرنامج تحرري مناهض للإمبريالية والصهيونية واجتماعي تتحقق فيهم العدالة بين أفراد المجتمع وديمقراطي تتحقق فيه المساواة دون أي تمييز على أسس العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة.



علي الجلولي

السودان المنسيّ، واشتداد العدوان المحلي والإقليمي

لا يزال الوضع في السودان يراوح مكانه، ولا زال الشعب السوداني يدفع باهظا فاتورة حرب أهلية رجعية ومدمرة لا ناقة له فيها ولا جمل، حرب أهلية مستمرة منذ سنوات جسدت الاختطاف النهائي للثورة السودانية المجيدة التي شكلت في لحظة من اللحظات أملا لشعوب المنطقة من خلال بداية الاستفادة من الإخلالات العميقة التي طالت المسار الثوري التونسي الذي دشن عهد الانتفاضات العربية المعاصرة ضد أنظمة العمالة والاستبداد والفساد.

حرب أهلية قابلت ولا تزال بين قطبي الثورة المضادة ممثلين في حكومة العسكر سليلة نظام البشير المخلوع والتي تسمّى اليوم حكومة الأمر الواقع، ومليشيات "الدعم السريع"، عصابات "الجنجويد" التي شكلها نظام البشير للتحكم في إقليم دارفور، ثم ليستعملها في إرهاب الشعب السوداني أينما تحرّك دفاعا عن حقوقه وتطلعاته، وهي عصابات إجرامية محترفة متكونة من المهربين وتجار الجريمة (السلاح، المخدرات...) ولها امتداداتها الإقليمية القبلية والمصلحية.

شعب يُقتل، ثروات تُنهب

بين قطبي الثورة المضادة يعيش الشعب السوداني أفظع الأوضاع الإنسانية والمعاشية، إذ يعيش الملايين منه مشرّدين ونازحين داخل البلاد وحولها وخارجها. وفيما يعيش تحت وقع الفاقة والجوع والأوبئة، تجد العصابات المتصارعة الدعم السخي من قطبي الرجعية العربية ممثلين في الإمارات التي تموّل وتشحن عصابات "حميدتي"، فيما ترعى السعودية ومصر وقطر حكومة "البرهان"، وينطبق الوضع على جزء من القوى السياسية المرتبطة بهذا القطب أو ذاك، فيما تعاني القوى الثورية والتقدمية من القمع من كلا الطرفين الحاملين للسلاح. وفيما تتعطل كل مسارات التسوية لأسباب متعددة ومتداخلة وغالبا متناقضة، فإن ما لا يتعطل في السودان هو مسارات نهب المقدرات والخيرات التي يزخر بها هذا البلد الغني تحت أرضه والبائس فوقها. إن النقاط الساخنة في الحرب الأهلية خاصة شمال وشرق البلاد إنما تدور حول مناجم الذهب والماس وحول أبار النفط، وفيما تسيطر حكومة الأرض الواقع على ضفتي النيل وما تتيحه من ثروة مائية ومقدرات زراعية، فإن عصابات الدعم السريع تريد وضع يدها على موانئ البحر الأحمر والطرق التجارية المنطلقة منها والمتجهة إليها، وهي تستهدف أهم مواقع الثروات الباطنية مدعومة بقوات "الفاغنر" الروسية التي يتركز وجودها في عديد الأقطار الإفريقية حول المناجم ومواقع الاستخراج والتنقيب. وتلعب شبكات المصالح المرتبطة بمسار تشكل عصابات الدعم السريع منذ بداية تشكيلها من كبار المهربين وتجار السلاح ومحترفي القتل من عتاة القبائل العربية الممتدة إلى تشاد ومالي وجنوب ليبيا، والتي تجد كل أشكال الدعم اللوجستي والمادي من المخابرات الإماراتية التي لا هاجس لها سوى الحفاظ على الصراع الدامي وتدمير وحدة الشعب السوداني وهو ما تنفذه عصابات "حميدتي" بكل تفان. أما الجيش الموالي للبرهان فإن هيمنته وصراعه مع أعدائه لا تهدف بتاتا إلى حماية مقدرات الشعب وتوجيهها نحو تحقيق مطالبه، بل إن هاجسه هو أيضا لا يتعدى تسخير هذه الثروات لشحن ماكينة الحرب من جهة، ولملأ جيوب قادته وحلفائهم من الطبقات الطفيلية الريعية التي ظلت تنهب السودان لعقود متتالية فيما يعرف شعبها المجاعة والموت اليومي ويعيش على الإعانات والتدخلات الإنسانية من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ولا تتعرض مقدرات السودان إلى التبذير والنهب من قبل عصابتي الحرب الأهلية فحسب، بل أيضا من المحيط الإقليمي الرسمي وخاصة من الجار المصري الذي لا يرى في السودان إلا حديقة خلفية جنوبية يجب أن يكون خاضعا بالتمام والكمال كما ترى الولايات المتحدة جنوب القارة، وكما ترى الرجعية السعودية بلاد اليمن. إن نظام السيسي الانقلابي يدعم نظيره العسكري وينزعج من تمدد قوات "الدعم السريع" خاصة في شمال السودان أي على حدوده الجنوبية، فهذا يعني أيضا تواجدا إماراتيا بات اليوم يقلق "استقرار" بعض البلدان والأنظمة، فالإمارات بإمكانياتها المادية الضخمة هي اليوم تفعل كل شيء وتضطلع بأقذر المهمات حتى تكرس نفسها أداة في يد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة مزاحمة في ذلك كل دول البترودولار. لقد تدخل العسكر المصري أكثر من مرة داخل أرض السودان واستهدف مدنيين عزّل لتوجيه إنذارات متتالية أن "أمنه القومي" يمتد جنوب حدوده ولا يتوقف عندها. وفي المدة الأخير توجهت ضربات الجيش المصري إلى المعدّنيين السودانيين الناشطين قريبا من الحدود المصرية، فقد تم توجيه ضربات عسكرية في 16 جوان و10 أكتوبر طالت هؤلاء المعدنيين الذي يتحركون داخل بلدهم وقتلت الكثير منهم ولم تتحرك حكومة الأمر الواقع، لكن



الشعب السوداني وقواه التقدمية تعي جيدا خلفية هذه الاعتداءات المتكررة التي تؤكد مطامع الدولة المصرية في ثروات السودان وهي التي تدخل جيشها عديد المرات في السنوات الأخيرة أو قبلها ومع مختلف أنظمة مصر السابقة التي تنهب بأشكال متعددة مباشرة وغير مباشرة مقدرات الأرض السودانية مستغلة ضعف النظام وتبعيته وانخراط جزء من الفئات الريعية الناشطة شمال السودان في شبكات مصالح من كبار التجار المصريين ومع الدولة وجيشها الذي ينشط في كل المجالات. أما السودانيون العزل فيُقتلون في واضحة النهار برصاص الجيش المصري كما برصاص البرهان وحميدتي.

تعطل التسويات السياسية جزء من مخطط إدامة التفكيك

لاحظ العديد من متتبعي الملف السوداني التعثر الذي طال كل المبادرات السياسية لإنجاز تسوية مهما كانت. لقد بادر الأمريكان مثلما بادرت تركيا وقطر والسعودية بطرح مبادرات لإيقاف الحرب وإطلاق تفاوض سياسي، وانبعثت بعيد اندلاع الحرب الأهلية في أفريل 2023 اللجنة الخماسية (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية-ايغاد-)، لكنها جميعا تعثرت مثلما تعثر مسار جدة الذي جمع طرفي الصراع على طاولة واحدة. كما توقفت المبادرات "السودانية" التي أطلقها عبد الله حمدوك، رئيس الحكومة السابق، أو فعاليات سياسية ومجتمعية أخرى. فشلت جميعا ومات بعضها في المهد لأن طرفي الصراع لا يريدان إيقاف الصراع، أولا لأنهما لا يملكان القرار بل هما مجرد وكيلان عند القوى الإقليمية والخارجية، ثانيا لأن كليهما يريد تثبيت ما حققه على الأرض من جهة، وباعتباره الحكومة الشرعية بالنسبة للبرهان، وباعتبار حكومته شريكا في القرار بعد تشكيلها وقيادتها من طرف حميدتي. لقد بلغ الوضع من التعقيد الذي زاده عجز كلا الطرفين على حسم الأوضاع على الميدان وخاصة بالنسبة للجيش الذي سرعان ما تفاجئه المسيرات والهجومات المضادة المكثفة والثقيلة في كل لحظة ظن فيها وروّج أنه اقترب من لحظة الحسم.

الأكيد والواضح أيضا أن دولة الإمارات ومخابراتها لا تريد إنهاء للصراع المسلح ولا حلا سياسيا للأزمة. إنها تشتغل بكل قوة لإدامة الصراع وإبقاء السودان قنبلة موقوتة وبرميل بارود يفتح على مصالح متعددة في واجهات حيوية في المنطقة، فهو نقطة امتداد هامة على سواحل البحر الأحمر الذي تدور على مياهه فصول هامة من الصراع الإقليمي والدولي حول الثروات والمعابر المائية والطرق التجارية بما فيها التي تهمّ كيان الاحتلال. والسودان هو خاصرة مصر التي باتت اليوم تعيش كماشة فعلية، فشرقها كيان الاحتلال وقطاع غزة وغربها ليبيا المتفجرة والتي يتجه حاكم الشرق خليفة حفتر حليف نظام القاهرة إلى توجيه تحالفه نحو تركيا، وجنوبها السودان بالأوضاع المعلومة وخاصة بالقوى المتدخلة. يضاف إلى ذلك ما تحتويه أرض السودان من احتياطيات ضخمة من كل الثروات النفطية والمعدنية، وأيضا الزراعية. لهذه الاعتبارات تتفق مصالح أمراء الحرب مع مصالح وكلاء الرأسمال الاحتكاري العالمي في إدامة الصراع وشحن الحرب الأهلية وتغييب الشعب وتدمير طموحاته حتى يبقى البلد الغني لقمة سائغة في فم كل المتدخلين.

إن الشعب السوداني مبدع ثورة 19 ديسمبر 2018 ضد نظام البشير العسكري الإخواني الفاسد، قادر على كنس عصابات المجرمين من جناحي الثورة المضادة متى وحّد صفوفه وجهوده ورؤيته للواقع الحالي وللمستقبل الذي يجب صنعه دون عسكر ولا "جنجويد"، وهو البرنامج الذي يحمله ويدافع عنه "تحالف قوى التغيير الثوري" المتكون من أهم قوى الثورة.

عمار عمروسية

القمة الروسية - الإفريقية: مصالح مشتركة أم تعميق للتبعية؟

أسدل الستار على أشغال القمة الروسية-الإفريقية التي انعقدت بالعاصمة "موسكو" يومي 28 و29 أكتوبر الماضي بحضور مكثف لأكثر من ممثلي 48 دولة من القارة السمراء، الأمر الذي أسهم في منح تلك التظاهرة زخما إعلاميا وسياسيا غير مسبوق على الأقل قياسا بقمّتي "سوتشي" 2019 و"سان بطرسبرغ" 2023.

فاللقاء الأخير وفق الرؤية الرسمية لسادة "الكرملين" نقلة هائلة في "مسار تعزيز التعاون مع القارة" وهو على لسان وزير الخارجية "لافروف" "ترسيخ لتعزيز أسس تعاون شامل واستراتيجي في عالم متعدد الأقطاب".

والحقيقة أن الآلة الإعلامية والدعائية الضخمة لكل من النظام الروسي وبعض الدول بقارتنا انخرطت بوسائل مختلفة ووسائط متباينة للترويج الواسع من جهة لمزاعم الرخاء القادم نتيجة مسار تلك العلاقات ومن ناحية أخرى على أراجيف مقولات" المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة" و"أواصر التآخي بين الشعوب" الخ.. من سردية التخفي وراء التوظيف الاستعماري للتراث المجيد للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي زمن كل من "لينين" و"ستالين".

فعملية التحايل على الوقائع التاريخية وتوظيف محطاته الناصعة ومضامينه الثورية مثلتا في عهد الطغمة الأوليغارشية الحاكمة في عهد "بوتين" أفضل أداة سياسية وإيديولوجية لإخفاء الأبعاد الحقيقية لسياسات نظامه في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والأمنية المرتبطة بالعلاقات الخارجية للاتحاد الروسي الذي يسابق الزمن من أجل تحسين موقعه ضمن تسابق القوى الامبريالية المحموم من أجل إعادة اقتسام مناطق النفوذ والثروات بالعالم.

القارة السمراء تسيل لعاب القوى الامبريالية

أضحت "إفريقيا" نتيجة عوامل عديدة سياسية وديموغرافية وطبيعية مسرحا أساسيا للصراع المعلن والخفيّ لكبريات الدول الامبريالية وبعض القوى الإقليمية الصاعدة مما نقلها على الأقل في العقدين الماضيين إلى مكانة محورية استثنائية في المعادلة الدولية الراهنة. فهي على حد تعبير الكثير من خبراء مراكز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ساحة استراتيجية متعددة الأبعاد التي يمكن حوصلتها كالآتي:

– أرض الثروات الطبيعية الهائلة من المعادن الثمينة والنادرة أيضا كالذهب، اليورانيوم، الكوبالت، الليثيوم... بالإضافة إلى النفط والغاز...

– النمو الديموغرافي الأسرع في العالم والمتضمّن لأعلى نسبة من الشباب القادر من ناحية على استيعاب منجزات العلوم والتقنيات الحديثة ومن جهة أخرى على الإسهام النشيط في الدورة الاقتصادية العالمية.

– إن التخلّف العام الذي يحكم أغلب اقتصاديات القارة زيادة عن قسوة العوامل المناخية وكثرة النزاعات العسكرية بين الكثير من دولها لأسباب مختلفة داخلية (حدود وأراضي...) وخارجية (خلق جماعات إرهابية، صراعات قوى استعمارية قديمة وجديدة).

– الموقع الجيوسياسي المتحكّم في الممرّات البحرية بين الشرق والغرب.

بالنظر لهذه العوامل مجتمعة أصبح الفضاء سوقا كبيرة لتناحر كبريات الدول والشركات العملاقة العابرة للقارات.

إن مجمل هذه العناصر كانت ولازالت حاضرة في مختلف استراتيجيات عمل الدول الامبريالية سواء الغربية بما فيها "الولايات المتحدة الأمريكية" أو "الصين" و"روسيا"... فالكلّ يندفع بطرق وأساليب مختلفة نحو تعزيز سيطرته وتأمين آليات نهب الثروات الطبيعية واستغلال الإمكانات البشرية المتوفرة دون إقامة أيّ اعتبار لا لمصالح شعوب القارة ولا لرغباتها في الانعتاق الاجتماعي والتحرر الوطني.

قمة "موسكو" خطوة جديدة في مسار الهيمنة

بعد سنوات من ترتيب البيت الداخلي تحت حكم "بوتين" ونجاحه النسبي في تجاوز موروث سابقيه أعاد إلى واجهة السياسة الخارجية للاتحاد الروسي جميع أسس عقيدة الانتماء القومي الشوفيني القائم على تمجيد مآثر القيصرية وأمجادها مع مزجها بصفة مخادعة وانتقائية ببعض مآثر الثورة البلشفية ونظامها السياسي بهدف الحصول على موقع أفضل في عالم أحادي القطب (أمريكا).

فالوقائع جميعها وفي مختلف المجالات وعبر مناطق عديدة بالعالم تؤكد بأن حجر الأساس



في سلوك الاتحاد الروسي هو مصلحة الأوليغارشية المالية وكبريات شركات تصنيع السلاح والتجارة المجتمعة حول تلك الطغمة التي أحكمت قبضتها الحديدية على مجتمعها وفتحت أعينها على تعزيز مكانتها وسطوتها على باقي شعوب العالم وعلى الأخص بكل من "آسيا" و"إفريقيا".

فالأخيرة لاعتبارات كثيرة سبق ذكرها أصبحت تمثل الفضاء الأنسب لتحقيق الأهداف مستفيدة :

أولا، من فشل بعض الأنظمة الاستبدادية والعميلة لبعض القوى الغربية مثل "فرنسا" وغيرها.

وثانيا، من توق شعوب قارتنا للتحرّر ونهوض بعضها في انتفاضات عارمة ضدّ محتليها وعملائهم.

إن السياق التاريخي وحده لبداية الاهتمام الروسي بالقارة السمراء يكشف حقيقة الدوافع والأهداف من تلك الالتفاتة المحكومة من أولها لآخرها بنوازع الهيمنة والنهب بالإضافة إلى تحقيق عالم متعدد الأقطاب باعتباره المجال الأنسب لبقاء وتطوّر الامبريالية الروسية التي وضعت الكثير من إمكاناتها العسكرية والأمنية والإعلامية لتحقيق اختراق مهم في "إفريقيا" جعل وزير الخارجية "لافروف" في اختتام القمة الثالثة مبتهجا باستعراض منجزات مسار "التعاون" التي قال عنها "تجاوزنا حاجز 27 مليار دولار مع استعمال العملات الوطنية بما فيها الروبل" وأضاف "لقد عقدنا العشرات من الصفقات التجارية مع أكثر من 30 بلدا في مجالات مختلفة...".

إن العودة إلى البيان الختامي للقمة والاطلاع على بعض الاتفاقات الثنائية المبرمة وإلقاء نظرة سريعة على بعض بلدان التواجد الروسي يقف على جملة الاستنتاجات التالية:

– إن حجم المبادلات التجارية يسير في أغلبه لفائدة روسيا بما أن حجم صادراتها يتجاوز بكثير حجم وارداتها من دول القارة.

– يحتل السلاح والحبوب والطاقة المكانة الأولى في حجم الصادرات الروسية وهوما يؤكد استعمالهم كسلاح لفتح الأبواب أمام التغلغل الاستعماري.

– تحتل الاتفاقات الأمنية مجالا واسعا في الاتفاقات وهي خدمات مسداة لحماية حكومات وأنظمة أمنتها شركة "فاغنر" سابقا وتقوم بها ذات الشركة بعد إعادة هيكلتها وتغيير اسمها بعد حادثة التمرد الشهيرة لقائدها "يفجيني بريغوجين" الذي وقع تصفيته سنة 2023 في حادث طائرة مفتعل.

– تضمنت هذه المرة الاتفاقات الممضاة مع بعض الدول جوانب مرتبطة باللغة والإعلام.

وفي هذا المجال تعهدّت "روسيا" ببعث العشرات من المدارس في دول عديدة لتعليم الناشئة الأفريقية اللغة مع دعم الأنشطة بالمراكز الثقافية الروسية وتمكينها من تمويلات إضافية مع منحها تسهيلات في إقامة تظاهرات وندوات في مدن مختلفة بالبلد الواحد.

أمّا في المجال الإعلامي فقد تمّ إقرار تبادل المراسلين وتعهد الجانب الروسي باستضافة دورات تكوينية مع التشديد على فتح فضاءات جديدة أمام قناة "آرتي روسيا اليوم".

زياد بن عبد الجليل

الطبقة العاملة في أمريكا أو المارد اليتيم

هُزمت الفيلة في الانتخابات الأمريكية النصفية وخسرت أغلبيتها في الكونغرس بغرفتيه بل ومقاعدها عن عدد من "قلاعها المحصنة" (تكساس، كنساس، كارولينا الجنوبية) في ما يعبّر عنه اليوم بـ "الطوفان الأزرق". كما خسرت من قبل بلديات عديدة وعلى رأسها بلدية نيويورك التي فاز بها ماماداني. لقد كان لهذه الانتخابات، كالعادة، رجع صدى في العالم عموما وفي الوطن العربي وفي تونس، فتعددت وتلونت المواقف من نتيجتها بين الترقب والجذل، وكان للتفاؤل المعهود بفوز "الحمير" نصيب الأسد؛ فهم الأحرص على احترام المؤسسات والقيم حين يخوضون حروبهم ضد الجميع.

من المفيد أن نتدبر أمر هذه الانتخابات (وغيرها في العالم)، لا مبهورين "بالعرض" ولا مسترشدين بـ"الديمقراطية" الأمريكية، فمثلها كمثل الرجل يستبدل زوج حذاء بزوج آخر. بل نتدبرها لتسليط الضوء على الظروف الموضوعية التي حفت بها، حتى وإن كان التنافس في هذه الانتخابات بين حزبي البورجوازية نفسها. فالانتخابات لم تجر في المريخ، بل في بلاد يتركز فيها ربع الناتج الداخلي الخام للكوكب وخمس فائض القيمة المستخلصة فيه، وفي بلاد تعد حوالي 170 مليون عامل وموظف أي حولي 62% ممّن هم في سن العمل (للمقارنة: الصين 71%، الهند 55%، فرنسا 57%، تونس 45% حسب منظمة العمل العالمية)، وفي بلاد يدين مجلس شيوخها "كل أشكال الاشتراكية ويتعهد بالتصدي لكل محاولات تركيز سياسات اشتراكية في الولايات المتحدة" دون أن يكون فيها حزب اشتراكي جماهيري (لائحة 2 فيفري 2023 ولائحة 1 سبتمبر 2026 عن الكونغرس). في تلك البلاد ثمة صراع طبقي تطمسه "فرجة" الانتخابات الصاخبة، ومن المفيد رصده وتقفيه وفهم تأثيره وتأثره بالانتخابات الأخيرة.

الطبقة العاملة الأمريكية: المارد الاجتماعي

يضيّق القانون الأمريكي على الحقوق النقابية: حق التنظم وحق التفاوض وحق الإضراب، فأما بعث نقابة فيتطلب موافقة مسبقة من ثلث العمال ممّا يفسر ضعف الانخراط في النقابات في الولايات المتحدة (حوالي 10% فقط من العمال، للمقارنة: فرنسا 9%، السويد 65% حسب منظمة العمل العالمية)، وأمّا الإضراب فلا يقرّ إلا بموافقة الأغلبية المطلقة من العمال. وإن كان لهذا القانون الرجعي من مزية فإنه يصطفي من النقابات أصلبها عودا ويولد من الإضرابات أعتاها قوة.

ولقد حرك تواصل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة دواليب الإضرابات لتتسارع بشكل غير مسبوق خلال صائفة 2023، أي منذ نهاية ولاية الرئيس بايدن، شاملة قطاعات مختلفة، إذ أضرب آلاف الممثلين والموظفين في هوليود لأسابيع في صائفة 2023 مطالبين بالزيادة في الأجور والمنح وبضمانات لحماية مواطن شغلهم من خطر "الذكاء الإصطناعي". كما شنّ 30 ألف عامل في شركات صناعة السيارات (فورد، جينيرال موتورز، وستيلانتيس) إضرابا تاريخا دام أسابيع خلال خريف 2023 مطالبين بزيادة في الأجور تقدر بـ46% وبأسبوع عمل بـ32 ساعة. وأضرب في ذات الخريف آلاف الموظفين والأساتذة في جامعات كاليفورنيا، للمطالبة بالزيادة في الأجور. تواصلت الإضرابات خلال السنوات اللاحقة ولعل أهمها إضراب 33 ألف عامل في مختلف ورشات بوينغ بين سبتمبر ونوفمبر 2024 مطالبين برفع الأجور بـ40%، ليندلع بعد سنة إضراب آخر في أحد ورشات بوينغ شارك فيه حوالي 3000 عامل. كما أضرب حوالي 7000 عامل في أمازون (ثاني أكبر مشغل في الولايات المتحدة) نهاية 2024 للمطالبة باتفاقية قطاعية. وبالتوازي مع ذلك تجذّرت الحركة الطلابية المساندة للحق الفلسطيني والمنددة بحرب الإبادة الصهيونية.

لم يكن لقدوم ترامب أثر كبير في تثبيط الإضرابات، فسرعان ما سعّرت سياساته الاقتصادية الحمائية والحرب وسياساته الفاشية السخط الاجتماعي، فتجذرت الإضرابات وتوسعت، كما انتفضت عديد المدن الأمريكية ضدّ ميليشات ترامب التي تلاحق العمال الأجانب، وكان أولها مدينة كاليفورنيا في بداية جوان 2025 أين تدخل الحرس الأمريكي لقمع المظاهرات، ثم تأججت المقاومة الشعبية والعمالية في مدينة مينيابوليس في جانفي 2026 حيث أضربت عدد من النقابات في المدينة، ولوّحت بالإضراب العام فيها متحدية القانون الأمريكي الذي يحجر ذلك، وتظاهر حوالي 100 ألف شخص ضدّ الميليشيات المكلفة بملاحقة الأجانب، لتتوسع المسيرات بمئات الآلاف في كامل البلاد بدعوة من مختلف النقابات العمالية والشبكات الشعبية وتجبر ترامب خلال فيفري 2026 على سحب الـ3 آلاف عنصر من ميليشياته من مينيابوليس. هذا وقد تواصلت الإضرابات العمالية في الولايات المتحدة شاملة كل قطاعات الإنتاج الصناعي والخدمات طيلة سنتي 2025 و2026 كما تحركت النقابات وقطاعات شعبية واسعة ضد الحرب الإمبريالية الصهيوأمريكية على الشعب الإيراني. ومن المهم في هذا المستوى الإشارة إلى التطور نوعي في طبيعة الاحتجاجات الشعبية التي رفعت من سقف شعاراتها السياسية وطالبت برحيل ترامب ابتداء من جوان 2025 ضمن حملة No kings (جوان 2025 – أكتوبر 2026).

اليتم السياسي للطبقة العاملة الأمريكية

رغم قوة إضرابات الطبقة العاملة وزخم المظاهرات الشعبية في الولايات المتحدة وشعاراتها السياسية التي تتعلق بالسلطة، فإن المارد الاجتماعي يستحيل قزما سياسيا بسبب ضعف العامل الذاتي للقوى الثورية الأمريكية. إن آفة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة هو يتمها السياسي وتذيل القيادات النقابية تاريخيا للحزب الديمقراطي. ويعود تاريخ هذا التذيل إلى نهاية القرن 19 الذي تعرضت خلاله الطبقة العاملة للقمع الدموي، حينها عقد مرشح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية William Jennings Bryab صفقة مع النقابات العمالية الأمريكية فأدمج مطالبها، وعلى رأسها مطلب يوم عمل بـ8 ساعات، مقابل دعوة النقابات للتصويت له.

منذ ذلك العهد وإلى اليوم لا تزال جل المركزيات النقابية في ارتباط وثيق ومتجدد بالحزب الديمقراطي، فلا تتحرج تلك المركزيات في إحياء مهرجاناته الخطابية في مختلف الانتخابات، وليس من الصادم أن نرى Shawn Fain رئيس نقابات UAW أقوى نقابات عمال صناعات السيارات (تعد حوالي 150 ألف منخرط) يساند علنا، وباسم الطبقة العاملة الأمريكية، كامالا هاريس في مهرجانها الخطابي يوم 20 أوت 2024 ثم يشكر في ذات الاجتماع ودائما باسم الطبقة العاملة بايدن على زيارته العمال المضربين في 2023. وللتذكير فإن قيادة UAW عقدت صفقة مع الديمقراطيين في 2023، والذين كانوا في الحكم حينها، تتراجع فيها عن الإضراب الشامل لكل المصانع وتكتفي بالتداول بينها على إضرابات جزئية مقابل دعم الحكومة الفيديرالية لمطالبها. ولا يتوقف دعم النقابات للحزب الديمقراطي على التصريحات السياسية، بل تضخ ملايين الدولارات من صناديق انخراطات العمال في حسابات مرشحي حزب البورجوازية الأمريكية، وتسخّر جزءا من كوادرها للقيام بالدعاية الانتخابية للمرشحي الحزب الديمقراطي، وحتى الترشح عنه.

إن وجود جناح يتسمى بـ "Democratic Socialists of America" ذي خطاب "يساري اجتماعي" داخل الحزب الديمقراطي منذ 1990، يسهل على هذا الأخير استمالة القيادات النقابية وتأبيد ارتباطها به، ويلعب هذا الجناح عمليا دور جهاز نقل الطاقة الجبارة للطبقة العاملة الأمريكية والطبقات الشعبية نحو محركاته الانتخابية، وهذا ما حدث في الانتخابات النصفية الأخيرة والانتخابات البلدية في 2025، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما صرحت به رئيسة نقابات الأساتذة Randi Weingarten (AFT) وهي تدعو في اجتماع حاشد في مينيسوتا المنتفضة ضدّ ترامب في 2026 إلى "التظاهر اليوم والتصويت غدا"، أي في الانتخابات النصفية الأخيرة. لا غرو إذن أن نقرأ بعد كل ذلك في بيان صادر يوم 3 نوفمبر 2026 للمركزية النقابية AFL-CIO، التي ينخرط في نقاباتها حوالي 15 مليون عامل، أن "الطوفان الأزرق" هو "نجاح النقابات في الدفع بأغلبية منحازة للعمال في الكونجرس، ومنهم نقابيون، بفضل التصويت الحاسم للشغيلة".

نتائج الانتخابات في الولايات المتحدة: سطو على نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية

إن ما جاء في بيان المركزية النقابية AFL-CIO صحيح، فحسم الطبقة العاملة والشرائح الهشة في المجتمع الأمريكي لنتيجة الانتخابات ثابت، حيث صوت 61% من منخرطي النقابات لمرشحي الحزب الديمقراطي وصوت 55% من غير المنخرطين في النقابات للديمقراطيين، كما كان تصويت الشباب والنساء والسود واللاتينيين جماهيريا لصالح الديمقراطيين، حسب استطلاع لقناة nbcnews نشر في 12 نوفمبر. لكن مضمون البيان يشير إلى عمق أزمة قيادة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة، ويصوّر لنا كيف تمّ السطو بكل بلاهة على نضال الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وكيف تواطأت النقابات وساقت العمال نحو صناديق الاقتراع للتصويت لمرشحي الحزب الديمقراطي، لمجرد أنه طعّم برامج مرشحيه بمسكنات اجتماعية، لن تغير جذريا في حال تطبيقها من ظروف العمال والشرائح الشعبية حتى وإن خففت عنها بعضا من ضنك العيش. إن غياب البديل المستقل للطبقة العاملة، وتذيل النقابات للحزب الديمقراطي يشوه نضال العمال المتصاعد في الولايات المتحدة ويحولها إلى بيدق في رقعة التناقضات الثانوية بين مختلف شرائح البورجوازية.

إن الحزب الديمقراطي مهما تجمّل بخطاب شقه "اليساري"، يبقى حزبا أصيلا للبورجوازية الأمريكية، ويتبنى برنامجها السياسي: مزيد استغلال الطبقة العاملة الأمريكية وحسم الصراع مع الامبريالية الصينية للاستحواذ على أسواقها وتدمير قوى إنتاجها. ولا فرق في ذلك بين الحمير والفيلة إلا الأسلوب: إضعاف حلفاء الصين قبل الانقضاض عليها أم الصدام المباشر معها؟ ضرب الصين دون تقويض الأطر الدولية وإحراج الحلفاء أم تجاوزها بما أنها تضيق هامش الممكن في الصراع؟ احترام شكلي للقانون الوطني والدولي أم العبث به؟ مهما كان الأسلوب فإن برنامج البورجوازية الأمريكية يتناقض مع مصلحة الطبقة العاملة في الولايات المتحدة. ذلك المارد اليتيم، إلى حين.

جيلاني البرهومي

ترامب يتراجع عن تهديداته دون أن يعلن هزيمته

شهد شهر نوفمبر الحالي تراجع دونالد ترامب عن تهديداته باستئناف الحرب على إيران ولم يكن ذلك حدثاً معزولاً، ولا مجرد تبدل في مزاج رئيس اعتاد الانتقال من أقصى أنواع التصعيد إلى الحديث عن السلام. فما جرى يكشف عن مأزق سياسي واستراتيجي: مأزق القوة التي تستطيع إشعال الحروب، لكنها لا تملك دائماً القدرة على تحديد نهاياتها.



البحث عن مخرج عوض التصعيد

تعود أحداث هذا المأزق منذ اندلاع المواجهة العسكرية الأمريكية الصهيونية مع إيران في 28 فيفري 2026، حيث راهنت واشنطن على التفوق العسكري لإضعاف طهران وفرض الشروط عليها. وبقي ترامب يلوح في تصريحاته باستئناف العمليات العسكرية، بل ذهب خلال أكتوبر إلى الحديث عن إمكانية توجيه ضربات جديدة بعد الانتخابات النصفية الأمريكية، إذا لم تستجب إيران للمطالب الأمريكية.

غير أن هذا الخطاب بدأ يتغير تدريجياً. ففي 8 أكتوبر، تحدث ترامب عن وجود مفاوضات وصفها بالمثمرة، وأعلن عدم نية الولايات المتحدة مهاجمة إيران قبل الانتخابات. ثم بدأ، مع اقتراب موعدها، يتراجع عن تأكيداته السابقة بشأن استئناف الحرب. وفي 2 نوفمبر، شكك علناً في ضرورة تنفيذ تهديداته، مشيراً إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق.

النتائج النصفية تؤجل الحسم في التهديدات

في 3 نوفمبر برزت نتائج الانتخابات النصفية الأمريكية لتزيد من تعقيد الوضع الداخلي، بعد تكبد الجمهوريين خسائر سياسية، في ظل تصاعد الاستياء من الحرب وارتفاع أسعار الطاقة. وفي 8 نوفمبر، صرح ترامب بأن استئناف الضربات أصبح مستبعداً إذا تحقق تقدم في المفاوضات، وإن لم يتخل عن التهديد باستهداف البنى التحتية الإيرانية.

وفي 9 نوفمبر، وبعد لقائه رئيس الوزراء القطري، أعلن أن الحرب أصبحت «منتهية فعلياً» من الناحية العسكرية، وأن واشنطن ستكتفي بالإبقاء على الوضع القائم، مع الاحتفاظ باستعدادها العسكري. كما أكّد وزير خارجيته ماركو روبيو في 10 نوفمبر أن الضغوط الاقتصادية تحقق، وفق تقديره، أهدافاً لا تستدعي حالياً استئناف العمليات العسكرية الكبرى.

الشعب الإيراني يوقف القوة الغاشمة

يقتضي فهم هذا التحول تجاوز شخصية ترامب وأسلوبه الاستعراضي، والنظر إلى المصالح التي تحكم السياسة الأمريكية في المنطقة. فالشرق الأوسط ليس مجرد مساحة جغرافية للصراعات في مجال استراتيجي تتقاطع فيه مصالح الطاقة والتجارة والممرات البحرية وموازين النفوذ الدولي.

بقدر ما أظهرت الحرب أن التفوق العسكري، مهما بلغ حجمه، لا يضمن تحقيق الأهداف السياسية. فإلحاق الخسائر بالخصم شيء، وإخضاعه وإجباره على قبول الشروط الأمريكية شيء آخر. ثم أن توسيع المواجهة يحمل مخاطر تتجاوز الحسابات العسكرية المباشرة، خاصة في ظل أهمية مضيق هرمز وتداعيات أي اضطراب طويل المدى على إمدادات الطاقة والتجارة العالمية زد على ذلك قوة الإيرانيين في المناورة وجرّ الخصم الأمريكي إلى الإذعان.

والنتيجة أن القوة التي تلجأ إلى الحرب لحماية مصالحها قد تجد نفسها أمام نتائج تهدد تلك المصالح ذاتها (وهي إحدى تناقضات المشروع الامبريالي). وما يبدو أداة للهيمنة قد يتحول إلى مصدر للاستنزاف وعدم الاستقرار.

فما هو ثمن هذه الحرب؟

كلفة الحرب

يؤكد خبراء الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي أن الكلفة الاقتصادية للحرب ليست تفصيلاً محايدا في حسابات واشنطن. فقد انعكست المواجهة على أسعار الطاقة والوقود، وأثارت استياءً داخلياً كبيرا في الولايات المتحدة، خاصة أن ترامب وصل إلى الحكم بخطاب شعبوي مضلل يعد الأمريكيين بتحسين أوضاعهم المعيشية وتجنب الحروب المكلفة.

ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد هذه الحرب من يدفع ثمنها؟

فبينما تستفيد قطاعات من رأس المال المرتبط بالصناعات العسكرية من اتساع الإنفاق والتوترات، تتحمل الطبقات الشعبية قسطاً كبيراً من الكلفة عبر ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وتوجيه الموارد بعيداً عن الحاجات الاجتماعية.

فالحرب إذن ليست مجرد مواجهة بين الجيوش، بل هي أيضاً عملية لإعادة توزيع الخسائر والأعباء داخل المجتمع الذي يحاول الخطاب الرسمي إخفاءها خلف شعارات الأمن القومي والدفاع عن المصالح الوطنية.

التراجع ليس انتصاراً مطلقاً

إن نقد السياسة الأمريكية لا ينبغي أن يقود إلى قراءة معاكسة ومبسطة تعتبر كل تراجع أمريكي انتصاراً إيرانياً حاسماً. فقد تكبدت إيران بدورها خسائر عسكرية ومادية جسيمة، ولا تزال مآلات الصراع مفتوحة. كما أن استمرار الضغوط الاقتصادية والحصار والتهديد العسكري يؤكد أن واشنطن لم تتخل عن أهدافها، وإنما تعيد النظر في أدوات تحقيقها.

إن ما يجب الانتباه إليه هو الفارق بين القدرة على تحقيق التفوق العسكري والقدرة على فرض تسوية سياسية نهائية. فالقوة لا تقاس فقط بما تستطيع تدميره، بل أيضاً بما تستطيع فرضه بعد التدمير.

ولعل ترامب يريد اليوم أن يقنع الأمريكيين بأنه أنهى الحرب من موقع المنتصر، بعدما كان يهدد بتوسيعها من موقع القادر على الحسم. وهي مفارقة تختصر جانباً من السياسة الأمريكية الراهنة: الاحتفاظ بصورة القوة حتى عندما تفرض الوقائع مراجعة خياراتها.

والخلاصة لا ينبغي أن يكون السؤال من نجح في حفظ ماء وجهه، ولا من سيعلن النصر في قادم الأيام، بل ما الذي ستتركه هذه الحرب لشعوب المنطقة؟ فهذه الشعوب ليست تفصيلاً في حسابات القوى الكبرى، وليست مجرد ساحات لتصفية صراعاتها. ومن منظور مصالحها، لا يمثل وقف العدوان والتصعيد مجرد مصلحة ظرفية، بل ضرورة تفتح الطريق إلى مزيد استنزافها أمام حقها في الأمن والسيادة والتنمية وتقرير المصير.

الثورة الروسية لسنة 1917: تحوّل تاريخي غيّر مسار البشرية

تُعدّ الثورة الروسية في أكتوبر 1917 من أهم الأحداث في التاريخ المعاصر. فللمرة الأولى، استولت الطبقة العاملة، متحالفةً مع الفلاحين، على السلطة السياسية، وشرعت في بناء مجتمع يهدف إلى التغلب على الاستغلال الرأسمالي. ولا تكمن أهميتها في إسقاط القيصرية والحكومة المؤقتة فحسب، بل في إثباتها أيضاً أن العمال قادرون على تجاوز كونهم طبقة تابعة، وأن يصبحوا قادةً في التحول الثوري للمجتمع.

انتصرت الثورة في بلدٍ دمرته الحرب العالمية الأولى، واتسم بتركز الأراضي بين أيدي أقلية من الملاكين الكبار، والتخلف الاقتصادي، والقمع القومي، والتفاوتات الاجتماعية العميقة. في فبراير 1917، سقطت الملكية القيصرية؛ وفي أكتوبر، استولت مجالس العمال والجنود والفلاحين على السلطة بقيادة الحزب البلشفي برئاسة لينين. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في الصراع بين الرأسمالية وقوى الطبقة العاملة والشعوب المستغلة والمضطهدة التي كانت تطمح إلى بناء الاشتراكية.

الإجراءات الأولى: السلطة في خدمة الأغلبية العاملة

القرارات الأولى للحكومة السوفيتية

أظهرت الحكومة السوفيتية الطابع الاجتماعي للثورة وهدفها في تعديل الأسس الاقتصادية والسياسية للنظام القديم. ففي 26 أكتوبر 1917، وفقًا للتقويم اليولياني المُعتمد آنذاك في روسيا (الموافق ليوم 7 نوفمبر 1917 في التقويم الغريغوري)، أقرّ المؤتمر الثاني للسوفيتات مرسوم السلام، الذي اقترح سلامًا فوريًا دون ضمّ أو تعويضات، ومرسوم الأرض، الذي ألغى ملكية الأرض دون تعويض ونصّ على نقل ملكية الأرض إلى الفلاحين.

أُرسيت سيطرة العمال على المؤسسات، وفي 11 نوفمبر (29 أكتوبر وفقًا للتقويم اليولياني) صدر مرسوم يوم العمل ذي الثماني ساعات، مُعترفًا بالحقوق المدنية والسياسية التي حرّمها النظام القيصري على قطاعات واسعة من السكان. وفي نوفمبر 1917، اعتُمد إعلان حقوق شعوب روسيا، مُعلنًا المساواة بين الشعوب وسيادتها، وحقها في تقرير مصيرها، وإلغاء الامتيازات القومية والدينية. وفي فبراير 1918، صدر مرسوم فصل الدين عن الدولة، وكذلك فصل الدين عن المدرسة.

لم تكن هذه الإجراءات مجرد إصلاحات إدارية، بل سعت إلى تفكيك أركان النظام القديم: سلطة الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية والبرجوازية، والتبعية السياسية للعمال، وتركز الثروة في أيدي الطبقات الحاكمة. لاحقًا، مهدت عملية تأميم البنوك والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، إلى جانب تحولات أخرى، الطريق لإعادة تنظيم الإنتاج في ظل علاقات ملكية جديدة.

لقد فرض التدخل العسكري للقوى الأجنبية (الذي استمرّ من سنتين إلى ثلاث سنوات)، والمجاعة، والدمار الاقتصادي الناجم عن الحرب ظروفاً بالغة الصعوبة؛ ومع ذلك، تمكنت القوة السوفيتية من هزيمة الأعداء الداخليين والخارجيين للثورة.

السوفييتات وبناء الدولة الاشتراكية

فتحت الثورة آفاقًا تاريخية غير مسبوقة: إمكانية تنظيم الدولة والاقتصاد وفقًا لأهداف أخرى غير التراكم الخاص لرأس المال.

كان من أهم إسهامات ثورة أكتوبر تنظيم السلطة من خلال السوفيتات، وهي مجالس منتخبة من قبل العمال والجنود والفلاحين. انبثقت هذه الهيئات من نضال الجماهير نفسها، وعبّرت عن شكل من أشكال المشاركة السياسية يختلف عن مؤسسات الدولة البرجوازية. فالدولة ليست مؤسسة فوق الطبقات الاجتماعية، بل هي أداة للهيمنة الطبقية؛ ولذلك، كان على الثورة استبدال جهاز الدولة البرجوازية بسلطة قادرة على الدفاع عن مصالح العمال والتقدم نحو التحول الاشتراكي.

شكّلت السوفيتات القاعدة السياسية للدولة الجديدة، بينما مكّن تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية والتخطيط الاقتصادي من إعادة تنظيم المجتمع. وتمثّل التحدي في التغلب على ملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج الأساسية، وتوجيه الاقتصاد نحو تلبية الاحتياجات الجماعية، وتهيئة الظروف المادية اللازمة للقضاء على الفوارق الطبقية.

لينين وستالين: القيادة الثورية والبناء الاشتراكي

كان دور لينين حاسماً. فقد ساهمت قدرته على فهم الظروف الملموسة في روسيا، وتطوير النظرية الماركسية للدولة، وتوجيه الحزب البلشفي نحو الاستيلاء على السلطة، في تحويل الأزمة الثورية إلى تحول ثوري. أدرك لينين أنه لا يكفي إدارة الدولة القائمة، بل من الضروري كسر شوكة البرجوازية السياسية وبناء دولة جديدة تقوم على تنظيم الجماهير العاملة. وقد تركت أفكاره حول الحزب الثوري والإمبريالية وتحالف العمال والفلاحين إرثاً جوهرياً للحركة الشيوعية العالمية.

بعد وفاته عام 1924، تولى ستالين قيادة الحزب البلشفي والدولة السوفيتية، مُدشناً بذلك حقبة من التصنيع السريع والتحول الاقتصادي. وقد حفزت الخطط الخمسية تطوير الصناعات الثقيلة، ووسعت القدرة الإنتاجية للبلاد، وساهمت في تحويل الاتحاد السوفيتي إلى قوة صناعية عظمى. كانت هذه الفترة التي شهد فيها العالم تفوق الاشتراكية على الرأسمالية.

حقبة تاريخية جديدة

لقد بشرت ثورة أكتوبر بعصر الأزمة العامة للرأسمالية والثورات البروليتارية. وقد أدى قيام دولة انبثقت من ثورة عمالية إلى كسر احتكار البرجوازية للسلطة السياسية، وأثبت أن الرأسمالية ليست غاية البشرية.

وامتد تأثيرها عبر جميع القارات، وحفزت تشكيل الأحزاب الشيوعية، وعززت نضالات العمال والمناهضة للاستعمار، وساهمت في تغيير موازين القوى الدولية. كما أظهر البناء السوفيتي أن بإمكان أي بلد أن يخوض عملية تصنيع وتحول اجتماعي لا في إطار العلاقات الرأسمالية التقليدية، بل في ظل نظام ديكتاتورية البروليتاريا الذي يقود المجتمع نحو الاشتراكية والشيوعية.

صحيفة "إلى الأمام"، اللسان المركزي للحزب الشيوعي الماركسي-اللينيني بالإكوادور، العدد 2206
بتاريخ 28 أكتوبر – 10 نوفمبر 2026



جريدة يصدرها حزب العمال
ISSN ردمد 2421 - 223
البريد الالكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الموقع: https://www.sawt-achaab.tn
الفايسبوك: https://www.facebook.com/sawtcha3b
تلغرام: https://t.me/sawt_echaab